# رئيس لجنة الاقتصاد النيابيّة: تجربة إدارة أصول الدولة لا تبعث على الثقة

**بدأ مشوار البحث في اقرار انشاء صندوق الثروة السيادية وهيكليته ودوره، بعدما ثبت القانون رقم 2010/132 (قانون الموارد البترولية في المياه البحرية) مبدأ وجود الصندوق. فالمادة الثالثة من القانون تنص "على ايداع العائدات الناتجة من الانشطة البترولية او الحقوق البترولية في صندوق سيادي"**

رد في هذه المادة ايضا: "يحدد نظام الصندوق ونظام ادارته الخاصة، ووجهة استثمار وتوظيف واستعمال العائدات بموجب قانون خاص بالاستناد الى مبادئ واسس واضحة وشفافة للتوظيف والاستعمال، تحتفظ من خلالها الدولة برأس المال وبجزء من عائداته مثابة صندوق استثماري للاجيال المقبلة، وتصرف الجزء الاخر وفقا لمعايير تضمن حقوق الدولة".

ان قرار لبنان الذي يمتلك ثروة مرتقبة بانشاء صندوق الثروة السيادية وادارته، هو في الاتجاه الصحيح. لكن، بما اننا في بلد يرسخ فيه الفساد والهدر حتى اصبحا ثقافة متجذرة، وكون هذا الصندوق بحكم انكشافه على الاستثمار في الاسواق العالمية يستدعي الافصاح المالي لتعزز الشفافية. واذا لم يحصن بالقدر الكافي من الاستقلالية المعززة بالاساليب والسبل المتقدمة التي تحكم عمل مثل هذه الصناديق، وكذلك بالنظم والقوانين المحلية والدولية، فلن يحقق اهدافه.

ان المسؤولية المترتبة على استحداث صندوق الثروة السيادية يستدعي تمكين هذه الصندوق مهنيا وتقنيا وبشريا للقيام بما هو مطلوب منه، وتحقيق استقلالية عمله وهذا لا يعني عدم تمثيل الدولة في مجلس ادارته بل تمثيلها بمن عنده الخبرة والمعرفة، والذي من شأنه وفي امكانه ان يقدم قيمة مضافة لاهدافها المالية والاجتماعية. وهذا يستدعي ايضا، خصوصا في دولة تعاني من مشكلات اقتصادية ومالية وليس عندها ثقافة استثمار سيادي وتاريخها في ادارة هذه المشاكل وامور

رئيس لجنة الاقتصاد النيابية الدكتور فريد البستاني.

> **لعدم استخدام الثروة النفطية للتكسب السياسي**

الناس يفتقد بمجمله الى القيادية والفعالية، ومَن يكون اداؤه السياسي قد ساهم في تعميق هذه المشاكل، عدم الاستسهال في اللجوء الى مثل هذه الصندوق لحل هذه المشاكل. في حين انه من الممكن ان تحول هذه الصناديق، الجزء الاكبر من ارباحها الصافية، الى المالية العامة. من الممكن ايضا ان يشكل الصندوق ملاذا للمساهمة في عملية استعادة التوازن الى المالية العامة عندما تثبت فعاليتها. كذلك من الممكن، وقد يكون من المفيد ان يساهم الصندوق في المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك على توظيف خبراته المالية والادارية في ادارة هذه المشاريع، وبذلك يكون شريكا كفيا للقطاع الخاص.

ان اي قانون سيخرج من المجلس النيابي يفترض ان يراعي الشفافية في التوظيف، كما يفترض ان يضمن استفادة الاجيال المقبلة من عائداته. هذا يعني نظريا استبعاد المحاصصة والسعي الى السيطرة السياسية على الصندوق، فهل هذا ممكن؟

رئيس لجنة الاقتصاد النيابية وعضو لجنة المال والموازنة الدكتور فريد البستاني اعتبر ان انشاء الصندوق "فرض واجب". وشدد على ان يأتي الصندوق ضمن اطار قانوني يجيد استثمار الثروة النفطية وعدم التفريط بها، كمثل استخدامها للكسب السياسي او استخدامها لاطفاء الديون.

■ لماذا طال انتظار مشروع قانون الصندوق السيادي، وما هي اسباب الدعوة الى اقراره اليوم في ظل دولة مفلسة عاجزة عن ضمان استمرار الحد الادنى من عمل المرافق العامة؟

□ صحيح انه كان من المفترض اقرار الصندوق السيادي قبل حين لارتباطه ارتباطا وثيقا بالثروة النفطية، لكن بما ان لبنان بات على قاب قوسين من بدء عمليات الاستكشاف النفطي والغازي، صار من المحتم اقرار قانون انشاء الصندوق وما يتبعه من اقرار للمراسيم التطبيقية وتسمية الطاقم الاداري والتقني والفني واللوجستي بغية الافادة القصوى من الثروة المأمولة. بالتأكيد سوف يتم اقراره في وقت قريب .

■ هل اقرار القانون يرمي فقط الى طمأنة الناس من ان الثروة النفطية لن تحرق كما حرقت اموالهم؟

□ الصندوق "فرض واجب" وليس امرا ثانويا اطلاقا او لمجرد طمأنة او اطمئنان. سمي سياديا لانه يقيم على اغلى حلم يأمل اللبنانيون في ان يتحقق. هو ملكهم كما هو ملك الاجيال الاتية. ولكي نمنع اي طمع مرحلي، لا بد من اطار قانوني يجيد استثمار الثروة النفطية بها كمثل استخدامها للكسب السياسي او استخدامها لاطفاء ديون في سياق محاولات تبرئة من ارتكب في حق اللبنانيين جريمة سرقة ودائعهم ومدخرات عمرهم واملهم بمستقبل افضل، ولنا في التجربة النروجية افضل امثولة. فالنروج اجادت في ادارة صندوقها من حيث تنوع الاستثمارات وتقليل المخاطر حتى حدها الادنى، معتمدة اعلى معايير الشفافية ◄





## أمانة في "رقبة" حكام لبنان

**تشير تسمية الصندوق السيادي بوضوح الى اهميته. فهو صندوق الثروة السيادية، وهذه امانة في "رقبة" حكام البلاد يجب تثميرها في نمو لبنان على اسس مستدامة، من خلال بناء حماية اجتماعية. كذلك توزيع نسبة نقدية من الارباح التي من الممكن ان تحققها ادارة هذه الثروات. هنا مكمن النجاح في تحقيق الاهداف المرجوة، او لا سمح الله "كمين" التفريط بالامانة. الكل يخاف من ان تتولى السلطة السياسية الحالية مسؤولية تشغيل هذا الصندوق، انطلاقا من التجربة المرة التي ادت خلال حكمهم بوصول لبنان الى الافلاس التام من دون ان تعلن الجهات المعنية بأنه دولة فاشلة.**

**الدولة الفاشلة مصطلح يستخدم لوصف دولة لا تستطيع توفير الخدمات الاساسية لمواطنيها، وتشهد اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية وامنية. العوامل التي تجعل الدولة فاشلة هي الفساد، عدم توفير الحكومة للرعاية الصحية والتعليم والبنى التحتية، ضعف القانون ونظام العدالة وغياب الاستقرارين السياسي والامني.**

**لبنان يعاني من تحديات وصعوبات اقتصادية وسياسية، ازدادت تعقيدا في السنوات الاخيرة بسبب الازمة المالية الخانقة وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي. كذلك هناك تحديات سياسية وحكومية، الى جانب الفساد وانعدام الاستقرار السياسي وغيرها من المشكلات.**

**لا نستطيع تصنيف لبنان كدولة فاشلة تماما. فرغم التحديات، لا يزال لبنان يحتفظ ببنى تحتية قوية وموارد بشرية مؤهلة وثقافة غنية وعقلية ريادية.**

**لا يمكن حل مشاكل لبنان بسهولة، لذا تحتاج الى اصلاحات عميقة وتعاون داخلي ودعم دولي. لذا، من المهم ان يعمل القادة المخلصون والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية معا لتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة.**

**ثمة عناصر تساهم في نجاح الدولة، نذكر منها:**

**- الاستقرار السياسي: تحتاج الدولة الى نظام سياسي مستقر وقادر على اتخاذ القرارات الحكيمة وتطبيقها بشكل فعال، مع توفير الحماية للمواطنين ومنع الصراعات الداخلية.**

**- الاقتصاد القوي: يعتبر الاقتصاد النشط والقادر على توفير فرص العمل، الاستثمار، وتأمين الموارد الضرورية للمواطنين كعنصر اساسي في نجاح الدولة.**

**- التعليم الجيد: توفير نظام تعليمي قوي وفعال يساهم في تطوير مهارات المواطنين، وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

**- العدل وحماية حقوق الانسان: تأمين حقوق المواطنين وحمايتهم من الظلم والاضطهاد، بالاضافة الى توفير نظام قضائي مستقل وفعال.**

**- البنى التحتية: توفير بنى تحتية جيدة تدعم النمو والتنمية الاقتصادية، مثل الطرق والمواصلات والاتصالات والخدمات العامة.**

**- ثقافة المشاركة: تشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة في العملية السياسية والاجتماعية، وتعزيز الحوار والتعاون بين الحكومة والمواطنين.**

**- الحفاظ على البيئة: تبني سياسات صحية واستدامة بيئية تحمي الطبيعة وموارد الدولة.**

**هذه العناصر الرئيسية تساهم في نجاح الدولة، وتأخذ في الاعتبار العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.**

**فمن دون الاصلاحات عبثا نتحدث عن صندوق سيادي، لأن صناديق الاستثمار عالم مالي قائم في ذاته. ولا يخلو التعامل في السوق المالية من نتوءات اخلاقية مكيافيلية، غالبا ما يدفع ثمنها صغار المتعاملين في هذه السوق.**

**لذلك، تترتب على المسؤولين السياسيين الصادقين مسؤولية كبيرة في تحقيق التغيير والاستجابة لحاجات الوطن، وتحقيق الاستقرار والرخاء لشعبه من خلال الصندوق السيادي وغيره.**

**عصام شلهوب**

# إقتصاد

والمسؤولية. الى جانب اهمية قطع اي اتصال بين الصندوق والسلطة الحكومية، لأن من شأن هذا الانقطاع تأمين ادارة مستقلة عن اي تأثير او مصالح غير وطنية، او توظيف سياسي. قد يقول قائل ان التجربة اللبنانية في ادارة اصول الدولة على امتداد الحقبات، وخصوصا في السنوات الثلاثين الاخيرة، غير مشجعة ولا تبعث على الثقة بالسلطة التي تشرف على اعمال هذا الصندوق. هذا الامر صحيح، لكن افترض ان الجميع، بمن فيهم اولئك الذين اثروا على حساب اللبنانيين والدولة، قد اخذوا العبر من الانهيار، وما عادوا في وارد ممارساتهم السابقة. في اي حال، ان عملنا التشريعي ودورنا الرقابي يجب ان يكون الضامن لعدم تكرار الممارسات السيئة.

■ الا يجب ان يترافق قانون الصندوق مع تطوير دراسة جدوى مستفيضة هدفها تحديد مصادر الثروة والقيمة المرتقبة منها وامتدادها الزمني وديمومتها؟ ام ان الموضوع سيقتصر على سلخ جلد الدب قبل اصطياده؟
□ لا يمكن ان نقوم بجدوى مستفيضة حاليا لاننا لسنا على دراية بقيمة الثروة في جميع البلوكات ولسنا في موضع ان نقيم قيمتها، لأن اسعار النفط والغاز ليست مستقرة راهنا، ولا نعرف تاليا كيف ستكون. بالتأكيد، يجب ان يكون استثمار هذه الاموال التي ستوضع في الصندوق السيادي خاضعا الى جدوى مستفيضة لكي لا يتم توظيفها في مشاريع غير منتجة، وهذا هو لب الموضوع. من جهة اخرى، لا اعتقد ان عبارة سلخ جلد الدب قبل اصطياده صالحة في ما نحن فيه. فانشاء الصندوق السيادي، كما اسلفنا، امر بالغ الضرورة، وعلينا بالتأكيد تعويض تأخرنا في اقامته.

■ هل التأكيد على استقلالية الصندوق هو الضمانة الابرز والوحيدة لمستقبل افضل ام انه سيكون جزيرة معزولة عن محيطه؟
□ اقتراح انشاء القانون محصن في مسألة تعيين المسؤولين عنه، بحيث تتقدم الكفاية والمهنية على اي امر آخر، حتى على مسألة التوازن الطائفي الذي كثيرا ما يأتي على حساب الكفاية. تاليا، سيكون المولجون بادارة الصندوق على دراية تامة باحتياجات اللبنانيين وبكيفية استثمار وتنمية اموال هذا الصندوق، لانهم ببساطة سيعينون من بين اكثر المرشحين كفاية ونظافة، بعيدا من المحسوبيات، وهو ما يجعلهم محصنين، لا يدينون سوى لعلمهم. هذا تحديدا ما سيجلب الاستقلالية للصندوق، ويقطع اي تدخل غير مرغوب فيه في عمله.

> **لا يمكن استعمال اموال الصندوق لتسديد ديون الدولة**

■ هل يضمن قانون الصندوق عدم اثقال الصندوق بمئات الموظفين بعيدا من التوزيع الطائفي والتحاصص السياسي حتى لو اتى التوظيف عبر مجلس الخدمة المدنية وتكرار سيناريو 6 و6 مكرر؟
□ هذا الهاجس في محله، لأن لنا في لبنان تجارب سابقة غير مشجعة. لكن القانون كما تم تحضيره يمنع او يضع حدا لاثقال كهذه داخل الصندوق، فيما تبقى العبرة في التنفيذ. في اي حال، اللبنانيون بكل تلاوينهم، عليهم ان يدركوا اهمية تحصين هذا الصندوق لانه ضمانة المستقبل، وهو يشكل لهم خشبة الخلاص.

■ ماذا عن استراتيجيا الاستثمار في الصندوق ولماذا لم تحدد منذ اليوم؟ وهل سيحصر نشاط الصندوق بالثروة النفطية فقط ام سيتعداه الى تضمينه اي عائد الى اي من الاصول الرأسمالية للبلد؟
□ استراتيجيا الاستثمار متقلبة في العالم. على سبيل المثال، حين انشئت الصناديق السيادية في كل من السعودية والامارات والنروج، كانت الاستثمارات في الخارج في غير المجالات التي هي الان. لم يكن هناك مثلا، مجال الـ FENTECH او التقانة المالية التي استجدت في السنوات الـ15 الاخيرة. لذلك قلت ان عالم الاستثمار متحرك ومتغير، وتاليا لا يمكن منذ الان حصر الاستثمار في مجال واحد او اثنين. صندوق النفط ليس مرتبطا بالنفط الا من خلال المردود الذي يغذي هذا الصندوق من ايرادات النفط والغاز. لكن، لن يكون استثمار ايراداته في قطاع النفط والغاز، بل في مجالات اخرى تبقى متغيرة وفقا للتطورات الاستثمارية.

■ كيف ستكون علاقة الصندوق بالوزارات والحوكمة وقواعد الافصاح والشفافية والانضباطية؟ وماذا عن المواصفات الادارية والمالية والاخلاقية للموارد البشرية بكل فئاتها للقيام باداء جيد وسليم ومنتج كما ونوعا؟
□ قانون انشاء الصندوق يفرض التزاما تاما غير مشروط بقواعد الحوكمة وفق المعايير العالمية المعتمدة. وتحضرنا نماذج متعددة لصناديق سيادية ناجحة في الامارات والسعودية والنروج. لا بد من ان يطابق المسؤولون عن الصندوق عمله مع تلك النماذج المتقدمة، لحفظ ثروة اللبنانيين ومستقبل الاجيال الاتية.

■ ما هي الضمانات التي ستتوافر لعدم الحجز على عائدات النفط قبل تلقيها وعلى اموال الصندوق من قبل الدائنين في الخارج؟
□ لا يمكن استعمال اموال الصندوق لتسديد ديون الدولة. اتمنى ان يتم تطبيق هذا الامر حرفيا ومن دون اي تعديل او مخالفة .

■ بعد بدء عمليات التنقب، ما الذي سيؤثر على اطلاق عمل الصندوق؟ وهل سينتظر الاكتفاء بالتثبت من وجود كميات تجارية، ام ينتظر بدء العملية التجارية؟
□ اطلاق عمل الصندوق مرتبط بعائدات النفط لذلك يجب انتظار ان تصبح للدولة عائدات من قطاع النفط والغاز حتى يتم ايداعها في الصندوق تمهيدا لاستثمارها وتوظيفها.

**ع. ش**